



السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
إدارة الإفصاح - البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق طيه تقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى عن الفحص المحدود للقوائم

المالية الدورية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً فى : ٢٠٢٥/ ٢ / ١٥ .

رئيس القطاع المالي

محاسب / ضياء محمود صديق



تقرير فحص محدود

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة / مطاحن مصر الوسطي - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة / مطاحن مصر الوسطي - شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب الحسابات " . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

- القوائم المالية للعام المالي السابق المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات اخر والذي اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ وتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ .

اساس الاستنتاج المتحفظ

- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثر ذلك على القوائم المالية.
- تبين لنا مخالفة المعيار المحاسبي رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب داخلية علي أساس الربح المحاسبي تقديرياً بنسبة ٢٢.٥% كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لذلك نوصي بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب علي الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .
- لم يتم موافاتنا بشهادة من المستشار القانوني للشركة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة .
- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة أعوام بلغت تكلفتها الدفترية ٤٥,٧٨٧ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة أعوام.
- تتضمن الأصول الثابتة قيمة مبانى والآت صومعة بنى مزار بقطاع المنيا والبالغ تكلفتها ٢٠.٤٣٨ مليون جنيه مصرى والتي تعرضت لحادث انهيار لعدد ٢ خلية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ وعدم احتساب اضمحلال لتلك الأصول وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) - اضمحلال قيمة الأصول .
- عدم الإستفادة من إيرادات تشغيل الصومعة والتي تصل الى ١ مليون جنيه سنوياً وذلك فى حال تشغيلها.
- تضمن المخزون اصناف بطينة الحركة في حكم الراكب بلغت نحو ٢٩٠ ألف جنيه وذلك دون حساب قيمة الاضمحلال في قيمتها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) بشأن المخزون .
- عدم اجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة هيئة السلع التموينية والشركة العامة للصوامع والتخزين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة وسلامة تلك الأرصدة .
- استمرار تضمين ارصدة الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ أرصدة متوقفة منذ سنوات بلغت ١٦.٩٢٥ مليون جنيه ،معظمها بقطاعات الشركة المختلفة مكون لمقابلتها مجمع الاضمحلال بنحو ٩.٩٠١ مليون جنيه وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضايا صدرت لها احكام لصالح الشركة.

Hazem Abdeltawab



- قيام الشركة بتسوية بين الحسابات المدينة الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسي لها والبالغ محصولتها رصيد مدين بنحو ١٣,٨٧٩ مليون جنية بحساب الارصدة المدينة للموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق وتسويتها.
- قيام المركز الرئيسي وقطاعي اسبوط و المنيا بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الارصدة الفعلية للبنك مما ترتب عليه وجود رصيد دائن دفترياً لبنك مصر بمبلغ ٢٣٦ ألف جنية مصري ولم يظهر ذلك في قائمة المركز المالي لإجراء مقاصة مع الارصدة المدينة للبنوك.
- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٠,٥٨٨ مليون جنية لمواجهة صافي مطالبات بنحو ٢٧٧.٤٥٧ مليون جنية بخلاف قيمة الضرائب الاضافية عن الربط النهائي حتى تمام السداد.
- بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٩ مليون جنية مصرى لمواجهة غرامات بنحو مبلغ ٧٩,٥٦٨ مليون جنية .
- عدم قيام الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة لاحكام قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته علي المحصل من الهينة العامة للسلع التموينية عن مواد التعبئة والتغليف الخاصة بالنخالة المباعة من الفترة ٢٠٢٥-٧-١ وحتى ٣١-١٢-٢٠٢٥ والبالغة نحو ١٥,٤٧٦ مليون جنية الامر الذي قد ينتج عنه فروق ضريبية عند الفحص وما يترتب علي ذلك من غرامات تأخير .
- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها ما يلي:
 - نحو ٧,٨٨٨ مليون جنية قيمة ضرائب الدخل دون اعداد اقرار ضريبي . وعدم احتساب ضريبة مؤجلة عن الفترة.
 - لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود الايجار) فيما يتعلق بعقود الايجار التشغيلية من الغير بشأن الاعتراف بأصل حق انتفاع وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير وقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية .
 - لم تتضمن القوائم المالية للشركة الافصاح عن قيمة التعاملات مع الاطراف ذوي علاقة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٥ (الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة) .

الاستنتاج المتحفظ :

فيما عدا التسويات فى القوائم المالية الدورية الواردة اعلاه وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للمنشأة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى وتدققاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

لم تقم الشركة بإستكمال توفيق أوضاعها بما يلي:

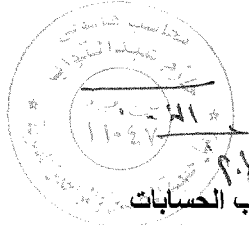
- تعديل لوائحها المالية والإدارية فى ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وإعتماد النظام الأساسى لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.
- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة.
- عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :
 - أراضي ألت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ٣٣ ألف متر ، وذلك على النحو التالي:
 - أراضي مطاحن (اسلام ، نامق ، عبداللطيف ، ببا) بقطاع بني سويف.
 - راضي مطاحن (مغاغة ، بني مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوي) شونة ملوي ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا.
 - راضي مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسبوط.
 - أراضي مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ١٧ ألف متر (المبنى الإداري بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسبوط) .

Hazem Abdeltawab



- بعض مساحات الأراضي بحوزة الشركة غير مدرجه بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تثقين وضعها تتمثل في:
- مساحة ١٦ سهم ٢١ قيراط ١١ فدان لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل إنتفاع لها سوي وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها.
- مساحة ٩ سهم ١٣ قيراط ٤ فدان بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتي حصلت عليها الشركة بناء علي قرار السيد وزير الزراعة في ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوي رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإداري والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة في إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الأرض ، وقد تم إقامة طعن علي الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة .
- أراضي مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادي الجديد ، مستودع موط) .
- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضدد الشركة بشأن استرداد او الغاء قرارات تأميم او نزاعات عن ملكية اراضي وعقارات او تثبيت ملكية او تمكين او فسخ عقد ايجار او ريع ، صدرت بشأن بعضها احكام في غير صالح الشركة والاخرى مازالت متداولة ومن ذلك :
- ارض شونة السلطان بقطاع اسيوط البالغ اجمالي مساحته ٦ افدنة والتي كانت تأجرها الشركة منذ اكثر من ٤٠ عام والتي تملك الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ متر مربع بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم ٢٨ البالغ اجمالي مساحته ٨٩٦٤ متر مربع مقابل التنازل عن ايجار باقي المساحة ولم تسطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقي المساحة بهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ متر مربع لجمعية اسكان الزراعين والتي تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الأرض وعمل سور خشب بينها وبين ارض الشركة وجاري عمل دعوة فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .
- تقوم الشركة بصرف بدلات حضور مجلس الادارة لممثلي المال العام بصفة شخصية بالمخالفة لاحكام المواد (١ و ٣) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن توريد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومكافآت ممثلي المال العام الى جهات المال العام .

القاهرة في: ٢٠٢٦/٠٢/١٥



مراقب الحسابات

حازم عبد التواب

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

س.م.م رقم ١١٠٤٧

سجل مراقبي هيئة الرقابة المالية رقم ١١٣

Hazem Abdeltawab

بريد الكتروني: Haz6666@yahoo.com

العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار
مستشفى النيل بدراوي/ ٣٣ العادي

ت/ف: ٢٠٢ ٢٥٢ ٤٢ ٧٧٤

م: ٢٠١٠٠ ٤١٨ ٩٥٤٥